التعليم والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية لبعض المقتربات النظرية

أ. د. علي جواد وتوت
كلية الآدب/ جامعة القادسية
witwit.ali@qu.edu.iq
م. م. حسين مطر وناس
وزارة التربية/ تربية محافظة الديوانية
Hussein.Motter@qu.Edu.Iq

مستخلص البحث:
سَعى الباحثان خِلال هذا البحث الحالي لاستقصاء العلاقة بين التعليم الثانوي وعملية التحول الديمقراطي، انطلاقًا من فرضية أساسية ركزت عليها المقتربات النظرية الاكثر شيوعاً، مفادها أن جودة التعليم الثانوي تُعد من المتغيرات المهمة في بناء قيم ومبادئ الديمقراطية عند الطلبة، ومن ثم ترسيخ ثقافة الديمقراطية في المُجتمع. لذا كان التساؤل الرئيس لورقة البحث الحالي: **ما علاقة التعليم بالتحول الديمقراطي وفقاً للأدبيات النظرية؟**
وقد تمثل هدف البحث بوصف وتحليل المقتربات النظرية للعلاقة بين التعليم والتحول الديمقراطي، وقام الباحثان بتحديد مفاهيم (التعليم، التحول الديمقراطي)، وعرضا للمقتربات الثلاث الأكثر شيوعاً لمناقشة علاقة التعليم بالتحول الديمقراطي، وهي (مقترب التحديث والمقترب الانتقالي والمقترب البنيوي)، مع طرح أهم الانتقادات الموجهة لها، وقد تَوصلت ورقة البَحث الى مَجموعة مِن النَتائج، وقد انقسم البحث إلى مبحثين، تضمن الأول (عناصر البحث) وهي مشكلة البحث وأهميته وهدفه، ومثلما احتوى تحديد مفاهيم (التعليم، والتحول الديمقراطي) وانتهت أخيراً بخاتمة.
الكلمات المفتاحية: التعليم، التحول الديمقراطي، المقتربات النظرية

المبحث الاول
الإطار العام البحث

أولاً: عناصر البحث
1) مشكلة البحث
تكمن إشكالية البحث الحالي في بيان العلاقة بين التعليم والتحول الديمقراطي، فإشكالية التحول الديمقراطي لا تكمن في الانتخابات أو استبدال شخص بآخر في إدارة الدولة، وانما المُشكلة تكمن في الثقافة السلبية والمناخ العام السائد، والمُحيط الاجتماعي والانخفاض في مستوى الوعي وتحمل المسؤولية، والتعليم المُفتقر لكل مُتطلبات الجودة وما ينتجه من لياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية لا تتناسب وعملية التحدِّيث، كما تكمن الاشكالية في الروح السلبية للأفراد وتفشي الكسل وعدم المُبالاة وضعف الانتماء، وشيوع ثقافة العنف والفساد ومأسستها. هذه الخصائص وغيرها من القيم السلبية لا تخرج عن كونها خصائص للمجتمع المقهور الذي عانى من الظلم والاستبداد أمداً طويلاً، وبالرغم من زوال الاستبداد والظلم استمرت تلك القيم السلبية كجزء من ثقافة وسلوكيات القهر التي لا بد من العمل على تحييدها ونبذها من المجتمع عبر التعليم ذو الجودة. لذا تمثل التساؤل الرئيس للبحث الحالي بالآتي: **ما علاقة التعليم بالتحول الديمقراطي وفقاً للأدبيات النظرية؟ وما الدور الذي يمكن ان تلعبهُ المؤسسات التعليمية في تغيير القيم الثقافية السلبية؟** غير أن ما يترتب على طرح التساؤل الرئيس هو محاولة إثارة بعض المقتربات النظرية التي سيعتمدها الباحثان للإجابة عنهُ.

2) أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تداخله مع واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في السياقين المحلي والعالمي، وهي قضية التحول الديمقراطي، التي لا تزال تعاني من التخبط والعشوائية كهدف سياسية واجتماعي في العراق، لاسيما في ظل التحديات المتعددة التي تواجه النظم السياسية والاجتماعية حالياً، والتي تتطلب إعادة النظر في شروط الانتقال الديمقراطي وآلياته.

إن محاولة فهم الدور الذي يلعبه التعليم بوصفه متغيرًا حاسمًا في عملية التحول الديمقراطي تمثل بعدً بالغ الأهمية على المستوى النظري. إذْ يُسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات التي تتناول العلاقة بين التعليم والتحول الديمقراطي، عبر تسليط الضوء على مقاربات التحديث، لـ(سيمور مارتن ليبست Lipset Martin Seymour، ودانكورت رستو Rustow Dankwart وبارجنتون مور Barington Moor) من منظور تحليلي نقدي، يسمح في فهم تفاعلات المتغيرات الاجتماعية في إطار ديناميات التحول. فأهمية البحث تتمظهر في كونه يربط بين التعليم والديمقراطية خارج التصورات الخطية الحتمية، إذ لا يفترض أن التعليم يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، بل يناقش كيف تؤثر نوعية التعليم، ومحتواه، ومؤسساته، في تشكيل القاعدة المجتمعية القادرة على احتضان التحول الديمقراطي، مما يمنح البحث طابعًا نقديًا وتحليليًا يتجاوز التوصيف الكمي للظاهرة.

كما أن أهمية هذا البحث تتعاظم في السياقات المحلية، حيث لا تزال عملية التحول الديمقراطي في العراق تُواجه بمعوّقات عميقة، من بينها ضعف الوعي السياسي، وانتشار الثقافة الأبوية، وهيمنة أنماط التعليم التقليدي التي لا تُعزز التفكير النقدي أو قيم الحوار، مما يفرض ضرورة علمية وعملية لإعادة التفكير في دور التعليم في تحديث المجتمع العراقي ثقافياً وسياسياً. وبالتالي، وبالتالي يمثل البحث الحالي إسهاماً في بناء إطار تحليلي شامل يساعد الباحثين وصُنّاع القرار على فهم العلاقة الجدلية بين التعليم والديمقراطية.

3) هدف البحث

تمثل هدف البحث بوصف وتحليل أهم المقتربات النظرية للعلاقة بين التعليم والتحول الديمقراطي، عبر تقديم قراءة تحليلية للعلاقة الجدلية بين التعليم والتحول الديمقراطي، من خلال إعادة تفكيك أبرز المقتربات النظرية التي تناولت هذا الموضوع ضمن أدبيات علم الاجتماع السياسي، ولا سيما نظريات التحديث. ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للبحث على النحو الآتي:

1. تحليل دور التعليم بوصفه متغيرًا اجتماعيًا مؤثرًا في مسار التحول الديمقراطي، وذلك من خلال الوقوف على الكيفية التي يُسهم بها في تشكيل ثقافة سياسية مدنية، وتعزيز قيم المشاركة، والحدّ من أنماط الاستبداد البنيوي.
2. فهم الأطر النظرية التي تناولت العلاقة بين التعليم والديمقراطية، وبخاصة ضمن نظريات التحديث، واستكشاف الأسس الفكرية والمنهجية التي اعتمدها كل من ليبست وروستو ومور في تفسيرهم لهذه العلاقة، بما يتيح بناء تصور نقدي حول مدى صلاحية هذه النظريات في تفسير التحولات المعاصرة.
3. تقديم مقاربة نقدية للمقولات التفسيرية التقليدية التي ربطت بين التعليم والديمقراطية ربطًا سببيًا خطيًا، عبر إبراز أثر السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تُعيد تشكيل العلاقة وتمنحها طابعًا غير حتمي.
4. تسليط الضوء على الفروق بين أنظمة التعليم التقليدي والحديث من حيث المحتوى، والوظيفة، وأثر كلٍّ منها في إنتاج وعي ديمقراطي فعّال، مما يُمهّد لتقييم دور البُنى التعليمية في تعزيز فرص الانتقال الديمقراطي أو إعاقته.

5. الإسهام في بناء إطار نظري عربي حديث يساعد في تفسير ظاهرة تعثر التحول الديمقراطي في بعض الدول العربية رغم توسعها في التعليم، من خلال تجاوز التفسير الكمي للعلاقة، والانفتاح على الأبعاد النوعية والثقافية الكامنة في التجربة التعليمية.

3) متغيرات البحث

تُعد متغيّرات البحث حجر الأساس في أي دراسة علمية(عماد، 2007، ص133)، إذ تسهم في تحديد طبيعة العلاقة التفسيرية التي يسعى الباحث إلى الكشف عنها. وفي سياق هذه البحث، يبرز متغيّران رئيسيان، هما: التعليم بوصفه المتغير المستقل، والتحول الديمقراطي بوصفه المتغير التابع. وتحاول هذه الدراسة مناقشة العلاقة بين هذين المتغيرين في ضوء عدد من المقتربات النظرية الكلاسيكية التي سعت إلى تفسير آليات التحول الديمقراطي، وأثر التعليم في هذا التحول.

إن التعليم في هذا السياق يمثل أكثر من مجرد عملية تربوية أو نظام مؤسسي لنقل المعرفة، إذ يتعدى ذلك ليشكّل بنية اجتماعية عميقة التأثير في الوعي الجمعي، وفي إعادة إنتاج الثقافة السياسية للمجتمع. فالتعليم، بوصفه متغيّرًا مستقلًا، يُنظر إليه كعامل حاسم في بناء المواطن الديمقراطي، من خلال تنمية القيم المرتبطة بالتسامح، وقبول التعددية، والانفتاح على الرأي الآخر، والمشاركة الواعية في الشأن العام. إن التعليم يسهم في تشكل وعي نقدي لدى الأفراد، ويفتح أمامهم آفاقًا لفهم البنى الاجتماعية والسياسية، ويؤهلهم بالتالي للمطالبة بحقوقهم، والمشاركة الفاعلة في صنع القرار، وهو ما يضعه في صميم عمليات التحول الديمقراطي. ويبدو هذا الطرح واضحًا في نظرية سيّمور مارتن ليبست، الذي عُرف بربطه الحاسم بين التعليم والاستقرار السياسي والديمقراطية. إذ يرى ليبست أن ارتفاع معدلات التعليم في المجتمع يؤدي إلى صعود الطبقة الوسطى، التي تُعد الفاعل الاجتماعي الأبرز في الدفع نحو التحول الديمقراطي، نظرًا لارتباطها بقيم الحداثة، والعقلانية، والحرية الفردية. فكلما توسعت قاعدة التعليم، ازداد استعداد المجتمع لقبول المؤسسات الديمقراطية، وارتفعت مستويات التسامح السياسي والاجتماعي داخله. فتأثير التعليم لا يقتصر على الجانب المعرفي أو الكفاءات الفردية، بل يمتد إلى إعادة تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، بما يجعلها أكثر تقبّلًا للتداول السلمي للسلطة، وأكثر احترامًا للمؤسسات الدستورية، وأشد حرصًا على حماية الحقوق والحريات. وهو ما يجعل من التعليم، في التحليل السوسيولوجي، ليس مجرد شرط للتنمية، بل شرطاً لازماً للتحول الديمقراطي المُستدام.

في المقابل، يُعد التحول الديمقراطي المتغيّر التابع في هذه الدراسة، وهو يعبّر عن عملية تاريخية وسياسية تتصف بالتدرج، وتسعى المجتمعات من خلالها إلى الانتقال من نظم تسلطية أو هجينة نحو أنظمة ديمقراطية ترتكز على الفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. وهذه العملية ليست معزولة عن السياق الثقافي والاجتماعي، بل تتغذى من بنيات معرفية وأخلاقية تُنتجها مؤسسات كبرى، وعلى رأسها المؤسسة التعليمية في العراق. وقد تناولت مقاربة روستو هذه العلاقة من زاوية اقتصادية، إذ يرى أن التعليم يمثل أحد ركائز مرحلة الإقلاع نحو التنمية، والتي تُمهّد لاحقًا لمرحلة النضج السياسي التي تتيح ترسيخ المؤسسات الديمقراطية. فالتعليم وفقًا لهذا التصور لا يُنتج التحول الديمقراطي بشكل مباشر، وإنما يُسهم في خلق البنية التحتية الإنسانية الضرورية لهذا التحول، من خلال رفع مستوى المهارات والوعي، وزيادة رأس المال البشري الذي يتفاعل مع السوق والسلطة بشكل عقلاني ومنظم.

أما مور فقد قدم تحليلًا بنيويًا للعلاقة بين التعليم والتحول الديمقراطي، حيث ربط بين تحولات البنية الطبقية التي يُحدثها التعليم، وتغير طبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية، لا سيما بين الفلاحين، والبرجوازيين، والنخب السياسية. فالتعليم، في رأي مور، يُعيد توزيع القوة داخل المجتمع، ويُنتج نخبًا جديدة ذات وعي اجتماعي مغاير، قادرة على دفع الأنظمة التسلطية نحو الإصلاح والانفتاح. ويعني ذلك أن التعليم لا يؤدي فقط إلى نمو الوعي الفردي، بل يسهم أيضًا في خلق تحالفات اجتماعية جديدة

تضغط باتجاه الديمقراطية. وهكذا، يتضح أن التعليم ليس مجرد عامل مساعد في مسار عملية التحول الديمقراطي، بل هو الشرط البنيوي التأسيسي لهذا التحول، من حيث كونه أداة لإنتاج الوعي، وإعادة تشكيل الثقافة السياسية، وبناء الكفاءة المجتمعية اللازمة للتفاعل مع المؤسسات الديمقراطية.

إن اختيار التعليم بوصفه المتغير المستقل، والتحول الديمقراطي بوصفه المتغير التابع في هذا البحث، لم يكن وليد الصدفة، بل جاء من إدراك لطبيعة العلاقة الجدلية العميقة التي تربط بين بنية الوعي المجتمعي، كما ينتجها التعليم، وبين الأنساق السياسية التي تتغير وتتحول في ضوء هذا الوعي. فالدراسة تسعى إلى فحص كيف ولماذا يسهم التعليم في تهيئة المجتمعات للتحول من نظم تقليدية سلطوية إلى نظم ديمقراطية، من خلال تحليل نظري معمّق لثلاث مقاربات كلاسيكية تنتمي لمدرسة التحديث.

تحدِّيد المفاهيم الاساسية للبحث

1) التعليم Education

يعرف التعليم بأنه تدريب الفرد لاكتساب المواقف والمهارات المرغوبة، عبر الفهم والمعرفة التي تُسهم في تمكين الأفراد، كما أنه العملية التي يتم من خلالها نقل المعايير الخاصة بالمجتمع وقيمه المُتراكمة ومهاراته من جيل إلى آخر. وبذلك يُعدُّ التعليم تجربة لها تأثير تكويني على الشخصية أو العقل أو القدرة الجسدية للفرد (كزيز، 2021، ص11).

وكان المفكر **جون ديوي John Dewey**• قد ذهب إلى أن عملية التعليم ليست عملية اعداد المتعلّم للمستقبل فقط، بل إنها عملية حياة، معتبراً أن حياة الانسان المُتعلم في مرحلة من المراحل، هي وسيلة لغاية أخرى (دوي، 1978، ص16). في حين رأى **جيمس كولمان James Coleman**• أن التعليم هو المفتاح لكل مجالات الحياة الاخرى، فالنظام التعليمي هو المحور لكل الجوانب(عبد الله، 1997، ص331). والتعليم هو تكوين للإنسان بأكمله، شخصاً وعقلاً ونفساً وذهناً(بينيت، 2010، ص202). لذلك فإن جُلَّ ما تخشاه الانظمة المتسلطة هو نفاذ المعرفة النقدية بين المواطنين، لأنه لو تحقق ذلك لأصبح تفكيك الانظمة السلطوية أكثر يسراً. فالتعليم وفقاً لمنظمة اليونسكو وسيله مهمة لتمكين الكبار والاطفال ليصبحوا مشاركين فاعلين في تحول مجتمعاتهم، وذلك من خلال تغيير وتعديل سلوك الانسان في الحياة، ورفع مستوى قدرته على اختيار البديل الافضل مما متاح أمامه، وبالتالي يصبح اكثر تكيفاً مع الوضع المتغير وأكثر تأثيراً فيه(الامم المتحدة، 2021، ص4).

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن للتعليم، رسمياً كان أو غير رسمي، دورٌ بارزٌ في تكوين الوعي النقدي للفرد، الذي يُعدُّ حجر الاساس في عملية التحول الاجتماعي والسياسي، لأن من يمتلكون وعياً نقدياً

• جون ديوي John Dewey (1859-1952) يعدّ من أشهر أعلام التربية الحديثة على المستوى العالمي. ارتبط اسمه بفلسفة التربية لأنه خاض في تحديد الغرض من التعليم وأفاض في الحديث عن ربط النظريات بالواقع من غير الخضوع للنظام الواقع والتقاليد الموروثة مهما كانت عريقة. فهو الأب الروحي للتربية التقديمية أو التدريجية وهو من أوائل الذين أسسوا في أمريكا المدارس التجريبية في جامعة شيكاغو 1896 – 1904، ويعدّ زعيماً من زعماء الفلسفة البراغماتية. ومن أوائل المؤسسين لها. وهو من أطال عمر هذه الفلسفة واستطاع أن يستخدم بلياقة كلمتين قريبتين من الشعب الأمريكي هما (العلم) و(الديمقراطية). (للمزيد راجع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، جون ديوي، بحسب الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%86_%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%8A

• يعدّ جيمس صامويل كولمان من اشهر علماء الاجتماع في امريكا، وأبرز علماء الاجتماع في القرن العشرين، الف بعض الدراسات الخاصة بالتعليم والتي نالت تأثيراً وشهرة واسعة على مستوى العالم، للاطلاع أكثر انظر:

Sally B. Kilgore, The Life and Times of James S. Coleman, Journal Education Next, V16. N2, 2016

يدركون تماماً أهمية ونتائج ما يفعلونه، وبذلك لا يمكن تصور المعرفة كمنتج مادي فقط، على الرغم من أهميته الاقتصادية، لأننا وفقاً لهذا التصور، نفصلها عن التجربة الانسانية وتصبح سلعة. وفي هذا الاطار يُعدُّ التعليم التصميم المقصود والمنظم للخبرات والمعرفة التي تساهم في مساعدة المتعلم على اتمام التغيير المرغوب به في الأداء(العبودي، 2013، ص18)."فالتعليم هو ممارسة للحرية، وهو وسيلة لتعليم أي شخص يمكنه التعلم"(هيلد، 2006، ص12).

بناءً عليه، يمكن القول بأن هناك علاقة قوية بين التعليم والديمقراطية، وتعتمد مساهمة التعليم بالتحول الديمقراطي على ماهية ونوع التعليم المُتبّع، فهناك علاقة طردية بين نوع التعليم ونجاح التحدِّيث والتنمية عموماً. بمعنى أن هناك ارتباط عضوي بين التعليم والديمقراطية كثقافة، فالتعليم شرط للديمقراطية، والديمقراطية شرطٌ للتعليم ذي الجودة(plog, 2022, p26).

2) التحول الديمقراطي

يعني التحول الديمقراطي المرحلة الانتقالية للحكم من نظام حكم غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي يؤمن بالحوار والتداول السلمي للسلطة، كما يُقصد بالتحول الديمقراطي الانتقال من نظام الحكم السلطوي بكافة ألوانه وأشكاله إلى نظام حكم يعتمد الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة، ويلتزم بالدستور والقوانين(غليون، 2006، ص172). كما يعرف التحول الديمقراطي بأنه تطبيق للقواعد الديمقراطية في مؤسسات لم تطبق فيها تلك القواعد من قبل، اذاً هو مجموعة من الاجراءات والخطوات التي يتم اتخاذها للانتقال من نظام لا يتسم بالديمقراطية إلى نظام آخر ديمقراطي يتمتع بنوع من الاستقرار(King,2009, p17). وكان **صامويل هنتنغتون S. Huntington** (1927-2008) قد نظر إلى التحول الديمقراطي على أنه مجموعة من الحركات الانتقالية، من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ويحدِّث في فترة زمنية محدِّدة، بحيث تكون الغلبة لحركات الانقال خلال الفترة الزمنية ذاتها(هنتغتون، 1993، ص73).

تشير عملية التحول الديمقراطي إلى اعادة الممارسات التنافسية والتعددية الحزبية في الحياة السياسية، ويشمل التعديلات التنظيمية والدستورية والفكرية والقيمية، واعادة توزيع النفوذ والسلطة، وتوسيع المشاركة فيهما، وظهور مراكز اجتماعية وسياسية تتمتع بدرجات عالية من الاستقلال(هلال، 1986، ص 408). وما يميز نظام الحكم الديمقراطي عن نظام الحكم غير الديمقراطي معيار كيفية الوصول إلى السلطة من جانب والمُمارسات التي تجعل مِن الحكام مَسؤولين عن أفعالهم (عبد الله، 1997، ص17).

ويرى **غيليرمو أودنيل G. O'Donnell وجوزيف شمبيتر J. Schumpeter** أن الانتقال الديمقراطي يعني المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي ونظام سياسي آخر، واعقاب عملية الانتقال أو اثنائها يجري تدعيم النظام الجديد، وهذه العملية تنتهي بمُجرد تأسيس النظام الجَديد، وبهذا فعملية الانتقال لا تحسم في الغالب شكل النظام النهائي، فهي من الممكن أن تؤدي إلى تفكيك النظام السلطوي، واقامة شكل معين من الديمقراطية، مثلما أن من الممكن أيضاً العودة إلى الحكم السلطوي(باباس، 2021، ص421). إن الديمقراطية كأسلوب حياة ليست حكراً لمجتمع دون آخر، وهي قابلة للتكيف مع أي مجتمع انساني، بشرط ادراكها وفقاً لما يتلاءم ومكوناته الداخلية أو تعديل تلك المكونات، أي الاخذ بالاعتبار الافكار والقيم التي يعتقها المجتمع عند التفكير بعملية التحول الديمقراطي. لكن عملية التحول الديمقراطي يشوبها بعض التعقيد، فهي تتضمن التحول في العمليات والاهداف والابنية الاجتماعية، التي لها تأثير في ممارسة السلطة السياسية، وتخضع لتداخل مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، واشكالية التفاعل بين تلك العوامل في عَملية التحول الديمقراطي (كالهون، 2018، ص590).

المبحث الثاني
عرض وتحليل بعض المقتربات النظرية للتعليم والتحول الديمقراطي

يمكن اجمال المقتربات النظرية الاكثر ذيوعاً والتي تضفي نوعاً من التكامل النظري النسبي في تفسير العلاقة بين التعليم والتحول الديمقراطي، بالآتي:

أولاً: مقترب التحدِّيث (سيمور مارتن ليبست S. M. Lipset)

بدءاً من الضروري الاشارة الى مفهوم التحدِّيث، ليكون عرض النظرية أكثر وضوحاً وشمولاً. يشير الكثير من الباحثين الى أن التحدِّيث هو عملية ذات أوجه عدة، تنطوي على تغيرات نسبية في كل مجالات الفكر والنشاط الانساني، وتحوّل جوهري في التوقعات والمواقف والقيم التي تساهم في خلق وتكون الانسان المعاصر، الذي تكون رغبته دائمة في التغيير والتطوير، على العكس من الانسان التقليدي(Hunting,1968, p32). غَير ان المعنى السائد للتحدِّيث هو التحول من الاشياء التقليدية الى الاشياء الاكثر تقدماً في جميع الجوانب، على أمل تحقيق هدف سامي وأخلاقي وهو تحسين حياة الناس (Magistra, 2022, p112). بمعنى أن التحدِّيث يوفر وعياً أكثر عمقاً بأهمية التغيير وبأهمية فكرة التقدم البشري، فما يميز التحدِّيث هو وجود سمة المنافسة بين البشر على خلق اشياء جديدة، وسمة التفكير الأكثر عقلانية باعتبار التعليم كعامل مهم في تحقيق التحدِّيث والتحول (Magistra, 2022, p123).

إن النسخة الاكثر شهرة والتي تؤيد هذه الحجة، هي نظرية التحدِّيث التي أشاعها المفكر الأميركي **سيمور مارتن ليبست S. M. Lipset** والتي لاقت صدىً كبيراً بين اوساط المهتمين بالدراسات الديمقراطية، بالرغم من الوقت الذي ظهرت فيه كانت اشكال الحكم الديمقراطي هي الاستثناء وليس القاعدة، فهي من المُحاولات المبكرة التي حاولت الربط بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي. وأكدّ ليبست في مقالته المنشورة عام، 1959 الموسومَة (**بعض المتطلّبات الاجتماعية للديمقراطية**)، والتي حاول من خلالها الربط بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الديمقراطي، واستخدم مؤشرات هيكلية مُحدِّدة لنشوء الديمقراطية واهمها مستوى دخل الفرد وانتشار التعليم والتصنيع والتحضر (التمدين)(Lipset,1959, p96). ولتأكيد مقاربته للديمقراطية عملياً، قام ليبست بتصنيف البُلدان الناطقة باللغة الانكليزية في استراليا وامريكا الشِمالية والبُلدان الاوربية الى ديموقراطيات مُستقرة، واخرى غير مُستقرة، ودكتاتوريات، وصَنّف بُلدان امريكا اللاتينية بأنها دكتاتوريات وديموقراطيات غَير مستقرة، ثم قام بإجراء دراسة احصائية مُقارنة لتلك البُلدان وفقاً لمستوى دخل الفرد ودَرجة التصنيع وانتشار التعليم والتحضّر، واتضح من المقارنة، أن البُلدان المستقرة ديمقراطياً وسياسياً من بين كلا المجموعتين اللتان اجريت عليهما المقارنة كانت تَتَمتع بمستَويات اقتصادية واجتماعِية أعلى بكثير من البُلدان الدِكتاتورية(Lipset, 1959, p79). وتأسيساً على افتراض ليبست، فإن نجاح عملية التحول الديمقراطي تتطلب توفير بَعض العَوامل الاجتماعية والاقتصادية والمتمثلة في ارتفاع مستوى دخل الفرد وانتشار التعليم والتصنيع والتحضر والتي تساهم في احتمال التحول الديمقراطي، فالنمو الاقتصادي يتبعه ارتفاع مستوى دخل الفرد وانتشار التعليم الجيد الذي يَرفع من مُستوى المشاركة السياسية ويدعم التسامح بين الناس ويُوسّع قدراتهم على الاختيار والتفكير العقلاني.

وفقاً للافتراضات النظرية الواردة في حجج **ليبست**، فهناك تأثيرٌ لمستوى النمو الاقتصادي في احتمال حدُوث التحول الديمقراطي، فالنمو الاقتصادي البطيء قد يؤدي الى زيادة الحركات الاحتجاجية الشعبية ضد النظام السلطوي، أما اذا كان النمو الاقتصادي سريعاً فإنه يساعد على تطور الدولة وتزداد فرص التحول الديموقراطي(Welzel, 2009, p140). ويؤكد ليبست أنه كلما انتشر التعليم بين سكان الدولة كانت فرص التحول الديمقراطي لتلك الدولة أفضل من غيرها بكثير، مؤيداً تلك الحجة بالاستناد على مجموعة من الدراسات المقارن والتي اشارت، الى أن معدل التعليم في الدول

الديمقراطية بلغ 96%، أما الدول الأقل ديمقراطية كان مُعدل التعليم فيها 85%، في حين بلغ معدل التعليم في الدول شبه الدكتاتورية 74%، وفي البلدان الاكثر دكتاتورية كان معدل التعليم فيها 46%(Lipset, 1960, p65). لقد أدرك **ليبست** أن العلاقة بين التعليم والديمقراطية تستحق معالجة أكثر شمولاً، فانتشار التعليم يعّدُ من المتطلبات الاساسية للديمقراطية، لأن التعليم الجيد يسهل على الافراد بأن يكونوا مواطنين صالحين، بافتراض أن التعليم يعمل على توسيع آفاق الانسان ويساهم في تنشئته سياسياً، ويرسخ لديه معايير التسامح والمساواة والحرية ويزيد من قدرات الفرد على الابداع والابتكار، ويمنعه من التشبث بالمذاهب المتطرفة، فضلاً عن زيادة قدراته في اتخاذ خيارات انتخابية مسؤولة ومستقلة وعقلانية(Lipset, 1960, 79). لقد أدرك ليبست وجود ارتباط ايجابي وثيق بين التعليم والتحول الديمقراطي، أكثر مما نجده في الواقع بالاستناد الى الاحصاءات المختلفة التي نشرت خلال الفترة المحصورة بين عامي (1948-1957)، فالتعليم يعمل على تحييد وتثبيط القوى المناهضة للديمقراطية، وينمّي المشاركة السياسية، ويعزز شعور الفرد لأن يبوح برأيه بحرية في الشأن السياسي لحكومَته ويُقيم أدائها بشكل نقدي، فضلاً عن تكوين رأسمال بشري أقل تطرفاً وعدائية، ويؤمن بالحرية والتسامح، وبالتالي فإن لم نتمكن من القول ان انشار التعليم يعّدُ شَرطاً كافياً للديمقراطية وفقاً للأدلة الناتجة من تلك الدراسات التي نشرت في الدوريات السُوسيولوجية المختلفة، فإنه يقترب من كونه شرطاً ضرورياً لعملية التحول الديمقراطي، فهو المُتغير المستقل المهيمن والأكثر تأثيراً من دخل الفرد ومكان اقامته في عملية التحول الديمقراطي(Lipset, 1959, p57). بشكل عام لا يمكن أن تزدهر الديمقراطية بدون مواطنين متعلمين جيداً، فقدرة الفرد على المناقشة والحوار وإبداء الراي المستقل والمعتدل غير مكتسبة فطرياً، بل يجب على المرء تعلمها(Guttmann, 2004, p35). لم تكن افتراضات ليبست حول أهمية التعليم ومحو الأمية والثروة في عملية التحول الديمقراطي هي الوحيدة في هذا الاتجاه، بل برزت العديد من الدراسات والتحليلات التجريبية التي تأثر بها ليبست، اذ أكدّ الباحث في شؤون التحدِّيث **دانيال ليرنر D.• Lerner**(1917-1980) في دراسته الموسومة (تحول المجتمع التقليدي: تحديث الشرق الأوسط The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East) الصادرة عام (1958)، أن التحول الديمقراطي لا يتحقق في ظل غياب مؤشرات التحضر وانتشار التعليم والمشاركة السياسية(Shah,2011, p117). فضلاً عما قدمّه **روبرت دال R. Dahl (1915-2014)** في كتابة (**التعددية: المشاركة والمعارضة**) المطبوع عام 1971، بقوله أن رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانتشار التعليم، يمهّد لاحتمال تحول ذلك البلد الى بلد ديمقراطي، وهي مسالة غير قابلة للجدل الى حدٍّ كبير(Dahl, 1971,p65). في حين تعامل **ألموند وفيربا Almond and Verba•** مع التعليم باعتباره داعماً مهماً لعملية التحول الديمقراطي(Almond,1963, p164). وقد يكون هذا الطرح هو امتداد لتأكيد دوركايم المستمر لأهمية التعليم في تعزيز التضامن الاجتماعي والاستقرار في المجتمع، حينما أعتبر التعليم بأنه غرس

• دانيال ليرنر Daniel Lerner (1917-1980) هو باحث أميركي معروف بدراساته حول نظرية التحديث. لعبت دراسته (زوال المجتمع التقليدي: تحديث الشرق الأوسط) دورًا حاسمًا في تشكيل الأفكار الأمريكية حول استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية والمنتجات الثقافية الأمريكية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول ما بعد الاستعمارية.

• عُرف غابرييل ألموند Gabriel A. Almond؛ (1911 -2002) كأستاذ جامعي وعالم سياسة أمريكي عُرف بعمله حول السياسة المقارنة والثقافة السياسية. إما سيدني فيربا Sidney Verba (1932-2022) فهو أيضاً استاذ جامعة وعالم سياسة أميركي، شارك مع زميله ألموند في وضع نظرية مهمة عن الثقافة السياسية.

العادات العقلية في نفوس الطلبة لا لكونها تتوافق مع نظام معين بل لكونها عادات سليمة تضفي الاستقرار والتضامن والسعادة على المجتمع بأكمله(دوركايم، 2015، ص50).

إن هذا يؤكد أن التعليم يقوم بوظيفة نقل القيم الثقافية الايجابية والتربية الاخلاقية، وان المدارس مسؤولة عن بناء ثقافة مدنية وتنمية النزاهة الاخلاقية، فدور المُعلم لا يقتصر على نقل المعرفة العلمية، فهو مُربي اخلاقي سواء كان واعياً بهذا الدور أو لا، فطريقة تحدُّثه وتعليقاته وتفاعله مع الطلبة في الفصل الدراسي تنقل رسائل اخلاقية مهمه للطلبة.

وتعزيزاً لحجة **ليبست** التي تؤكد مساهمة التعليم في تعزيز حرية الافراد وزيادة وعيهم، توصل الباحثان **أليكس إنكليس A. Inkeles** و**ديفيد هورتون سميث David H. Smith**• إلى وجود علاقة إيجابية بين الحرية السياسية والتعليم بعد اجرائهم مقابلات مع عينة من ست دول نامية، بلغ حجمها ستة الاف شخص، إذ أكدت النتائج التي توصلوا اليها، أن انتشار التعليم الجيد يؤثر بشكل كبير على سلوك الاجيال المثقفة، ونوع مطالبها السياسية، فانتشار التعليم يزيد من سلوك المواطن الحدَّاثي ويولد لديه شعور بأن لديه ما يقوله بالشأن السياسي لحكومة بلده(بشارة، 2020، ص85).

وفي هذا الصدد يرى **انكليس وسميث** أن التعليم يساهم في غرس نظرة أكثر حدَّاثة في أذهان الشباب، فهو يساهم في زيادة الوعي السياسي والمشاركة في صنع القرار، ومن خلال هذه العملية يُعزز التعليم الجيد الممارسات والمبادئ الديمقراطية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي(Smith, 1974, p273). فالتعليم يزيد من احتمال ايمان الشخص بالثقافة الديمقراطية، ويدعم ممارستها عملياً في حياته اليومية. وبالتالي لا يمكن تجاهل المشروطية الثقافية للديمقراطية فهي ثقافة عقل يضع مقدماته بنفسه(طرابشي، 1998، ص107). فضلاً عن دور التعليم تعظيم حجم ومكانة الطبقة الوسطى، وما ينتج منها من تحسين الظروف الثقافية والاجتماعية للفئات الهشة من المجتمع وتنوع الانتماءات وتحجم الانتماء الاحادي والولاءات المحصورة ضمن فئة محدِّد اثنية كانت أو طبقية، وبالتالي حشر الفرد في المجال العمومي وقضاياه السياسية والاجتماعية. وقد استنتج ليبست من دراسته المقارنة، أن أدلة مساهمة التعليم في التحول الديمقراطي هي قوية وفوق مستوى الشكوك(Lipset, 1960, p57). فالتعليم ذو الجودة وسيلة مهمه لاستيعاب الافراد التوجهات المؤيدة والداعمة للديمقراطية مثل التسامح والاعتدال ونبذ العنف(Finkel, 2003, p138).

ووفقاً لتصنيف **بيت الحرية Freedom House** (فريدوم هاوس• وبعد إجراء الفحص الدقيق لثلاثين دولة حققت أعلى معدل لدخل الفرد على مستوى العالم، فإن ثمانية دول منها فقط، صنفت على أنها دول حرة بشكل جزئي، أما بالنسبة للدول الثلاثين الافضل في التعليم على مستوى العالم[1]•، بحسب

• أليكس إنكليس Alex Inkeles (1920-2010) عالم اجتماع ومؤرخ أميركي. وديفيد سميث David Horton Smith عالم اجتماع أميركي.

• بيت الحرية أو «فريدم هاوس» هي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان. تأسست منظمة بيت الحرية في أكتوبر عام 1941 وأصبح المرشح الجمهوري ويندل ويلكي والسيدة الأولى إليانور روزفلت أول رؤسائها الفخريين (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، وفقاً للرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D9%85_%D9%87%D8%A7%D9%88%D8%B3.(

• اسماء الدول الثلاثين الافضل في التعليم عالمياً على التوالي: (ألمانيا، استراليا، الدنمارك، ايرلندا، نيوزيلندا، النرويج، المملكة المتحدة، ايسلندا، هولندا، فنلندا، السويد، الولايات المتحدة، كندا، سويسرا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، ليتوانيا، اسرائيل، استونيا، بولندا، لاتفيا، كوريا الجنوبية، النمسا، اليابان، جورجيا، فرنسا، اليونان، روسيا البيضاء، سنغافورة، روسيا).

التقرير الانمائي للأمم المتحدِّة، فإن سبع وعشرون من تلك الدول ديمقراطية بالكامل، باستثناء ثلاثة دول(بشارة، 2020، ص70).

الاستنتاجات المتعلقة بمقترب التحدِّيث

1) إن العلاقة بين التعليم والديمقراطية تستحق معالجة أكثر شمولاً، فانتشار التعليم ذو الجودة يعّدُ من المتطلبات الاساسية للديمقراطية.

2) كلما انتشر التعليم بين سكان الدولة كانت فرص التحول الديمقراطي لتلك الدولة أفضل.

3) هناك علاقة ايجابية بين الحرية السياسية والتعليم، فانتشار التعليم الجيد يؤثر بشكل كبير على سلوك الاجيال المثقفة، ونوع مطالبها السياسية.

4) إن التعليم يساهم في زيادة الوعي السياسي والمشاركة في صنع القرار، وعبر هذه العملية يُعزز التعليم الجيد الممارسات والمبادئ الديمقراطية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي. فالتعليم يزيد من احتمال ايمان الشخص بالثقافة الديمقراطية، ويدعم ممارستها عملياً في حياته اليومية.

5) التعليم يعظم حجم ومكانة الطبقة الوسطى، وما ينتج منها من تحسين الظروف الثقافية والاجتماعية للمجتمع، طالما كانت الطبقة الوسطى هي من يخلق التوازن في البناء الاجتماعي.

6) إن التعليم الجيد يقترب من كونه شرطاً ضرورياً لعملية التحول الديمقراطي، فهو المتغير المستقل المهيمن والأكثر تأثيراً في عملية التحول الديمقراطي.

7) إن التعليم يعمل على تحييد وتثبيط القوى المناهضة للديمقراطية، وينمّي المشاركة السياسية، ويعزز شعور الفرد لأن يبوح برأيه وبحرية في الشأن السياسي لحكومَته ويُقيم أدائها بشكل نقدي، فضلاً عن تكوين رأسمال بشري أقل عدائية ويؤمن بالحرية والتسامح.

ثانياً: المقترب الانتقالي لـ(دانكورت رستو Dnakwart Rustow)

استهل المفكر **دانكورت رستو** مقالته الموسومة (التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي **(Transitions to Democracy: toward a Dynamic Model** المنشورة عام 1970 بسؤال حول عملية التحول الديمقراطي، **ما الظروف التي تجعل من الديمقراطية ممكنة؟ وما الظروف التي تجعلها تزدهر؟**(Rustow,1970,p337).

لكن رستو لم يُبدِ توافقاً مع التفسيرات التي قدمها سيمور مارتن ليبست ودال وغيرهم ممن ربطوا بين التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والتحضرّ. إذ وجهّ رستو انتقاداً للمقتربات التي شاعت بين اوساط علماء السياسة الامريكيين، والتي ربطت الديمقراطية بشروط اجتماعية أو اقتصادية محددة مسبقاً، مثل ارتفاع مستويات التعليم أو النمو الاقتصادي. وبدلاً من ذلك، أكد أن التحول الديمقراطي هو عملية سياسية في جوهرها. لكن رستو بلور انتقاداته تلك في أنّها:

- ركزت بشكل مباشر على الطريقة التي تعمل بها الديمقراطيات، وتجاهل كيفية نشوئها.
- لم تميز بين عوامل خلق الديمقراطية وعوامل ترسيخها واستقرارها.

يبدأ رستو نموذجه الخلقي بشرط وحيد متمثل **بالوحدة الوطنية**، الذي يعني ببساطة ان الغالبية العظمة من المواطنين المقبلين على دولة ديمقراطية، يجب ان لا يكون لديهم أدنى تحفظ او شكوك، بشأن المجتمع السياسي الذي ينتمون اليه، ولكي تتغير السياسات والحكام بحرية يجب ان يكون تكوين المواطنين مستمراً. بمعنى ان قراراً صادراً من النخب السياسية الحاكمة، بتمكين المواطنين، إذ تُدرك تلك النخب تماماً أهمية تمكين المواطنين لتحقيق التحول الديمقراطي، فعدم وجود بيئة ملائمة لعملية

التحول الديمقراطي في بلد ما، لا يمكن ارجاعها الى غياب الصناعة في ذلك البلد بل بسبب تزامنها مع وجود الفقر والامية وضعف الثقافة السياسية(David, 2003, p161).

ويمكن اعتبار الانتقادات الموجهة من قبل دانكورت رستو للمقتربات التي سبقته محاوله منه لعرض مقترب دعاه بالمقترب الديناميكي مركزاً فيه على العوامل (**الخلقية** Genetic) التي تؤدي الى نشوء الديمقراطية. كما ذهب رستو إلى أن عملية التحول الديمقراطي ليست ثابته أو متجانسة أو موحدة طول الوقت، فهي مبنية على الاختلاف والصراع، ويتمثل مسار نموذج رستو بأربعة مراحل متتالية، لكن مرحلتها الأولى وشرطها الأساس هو قيام (الوحدة الوطنية)(Rustow, 1970, p352).

المرحلة الاولى: الوحدة الوطنية National Unity، ويعدّ تحقيق الوحدة الوطنية بحسب رستو شرطاً اساسياً بمعنى انها يجب أن تسبق جميع مراحل التحول الديمقراطي وإلّا فإن التحول يفقد أهميته، ولا يهتم رستو بسُبل تحقيق الوحدة الوطنية كثيراً، فما يهمّه هو النتيجة فقط. والوحدة الوطنية، تعني ببساطة أن الغالبية العظمة من المواطنين المقبلين على دولة ديمقراطية، يجب أن لا يكون لديهم أدنى تحفظ او شكوك، بشأن المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه(David,2003, p161).

المرحلة الثانية: مرحلة الصراع السياسي الأولي Preliminary Political Struggle، وهو صراع سياسي غير حاسم وطويل الأمد، من المرجح أن يبدأ نتيجة لظهور نخبة جديدة منفتحة ومعتدلة ذات تمكين سياسي عالي (مشروطة بالتعليم) تعمل على اثارة مجموعات اجتماعية محبطة، ليس لها قيادة وقدرة على التخطيط، وتدفعها الى المُشاركة والعمل المتظافر من أجل التغيير.

المرحلة الثالثة: مرحلة اتخاذ القرار Decision Phase، وتأتي بعد انتهاء الصراع، وفيها يقرر الزعماء السياسيين بقبول وجود التنوع في الوحدة، واضفاء الطابع المؤسسي على الجوانب الأكثر حسماً من اجراءات التحول الديمقراطي، والذي يقضي بتبني حق الاقتراع وتأييده التام(Rustow,1970, p355). وقد يتم رفض اتخاذ قرار يؤيد التحول الديمقراطي أو بعض مكوناته الحاسمة، الأمر الذي يؤدي الى اجهاض عملية التحول أو استمرار المرحلة التحضيرية.

المرحلة الرابعة: التعود Habitualization Phase، تأتي مرحلة التعود بعد أن تصبح الديمقراطية أمراً واقعاً، فمهما كان قرار التحول نحو الديمقراطية بغيضاً لبعض المنافسين من النخب السياسية، يصبح أكثر قبولاً عندما يضطر المرء للتعايش معه، وبحكم تعريف الديمقراطية باعتبارها عملية تنافسية، فإن تلك المنافسة تعطي ميزة بالأفضلية للذين يستطيعون تبرير التزامهم بها، وميزة أكبر للذين يؤمنون بها بإخلاص، فاعتياد الديمقراطية بحسب رستو هو تغلل عميق للإجراءات والممارسات الديمقراطية فيما بين السياسيين والمواطنين، والاتفاق فيما بينهم بأنها الطريق الامثل للوصول للسلطة وتداول الحكم، وحل الخلافات، مع تبني ترسيخ المبادئ والقيم الديمقراطية بالتعليم والممارسة.

الاستنتاجات المتعلقة بالمقترب الانتقالي

1. إن الشرط الوحيد لنموذج رستو يتمثل بـ(الوحدة الوطنية) التي تعني ببساطة أن غالبية المواطنين المقبلين على دولة ديمقراطية، يجب أن يجمعوا على وحدة بلدهم ومجتمعهم، وأن ألاّ يكون لديهم أدنى تحفظ أو شكوك، بشأن المجتمع السياسي الذي ينتمون اليه.
2. إن عملية التحول الديمقراطي تنبثق من خلال صراع سياسي غير حاسم وطويل الأمد، من المرجح أن يبدأ هذا الصراع نتيجة لظهور نخبة جديدة تحظى بتعليم جيد، وتكون منفتحة ومعتدلة وذات تمكين سياسي.
3. تعمل النخبة الجديدة على قيادة مجموعات اجتماعية محبطة ليس لها القدرة على التخطيط وتدفعها الى المشاركة لتلعب دوراً حاسماً في عملية التحول الديمقراطي.

4. إن اعتياد الديمقراطية يعني تغلل عميق للإجراءات والممارسات الديمقراطية فيما بين السياسيين والمواطنين، والاتفاق فيما بينهم بأنها الطريق الامثل للوصول للسلطة وتداول الحكم، وحل الخلافات، مع تبني ترسيخ المبادئ والقيم الديمقراطية بالتعليم والممارسة.

ثالثاً: المقترب البنيوي، بارجنتون مور B. Moor

تعد دراسة **بارجنتون مور Barington Moor** من الدراسات النظرية المُهمة التي أعطت ثقلاً تأريخياً للطبقة البرجوازية في عملية التحول الديمقراطي، من خلال كتابة الموسوم (**الاصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية Social origins of dictatorship and democracy**) المنشورة عام 1966.

إن التحديث والتحول الديمقراطي وفقاً للمدخل البنيوي يكتسب بعداً تاريخياً مقارناً من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين الطبقة الارستقراطية المتمثلة بـ(ملاك الأراضي) و(البرجوازية) و(الدولة)، والطريقة التي تتبدل بموجبها هذه العلاقة استجابةً للتحدِّيث الاقتصادي في المجتمع، وفقاً لفكرة (بنى القوة والسلطة المتغيرة) الموجودة في أغلب المجتمعات والتي تساهم في تقييد سلوك النخب والأفراد في المجتمع، ويبدأ التحول كنتيجة لما تمّ تحقيقه، وبشكل خاص الطرق التي تفاعل بها التصنيع والانظمة الزراعية الموجودة مسبقاً، وما نتج عنها من أنظمة سياسية مختلفة مع لفت الانتباه لأعمال العنف التي سبقت المؤسسات الديمقراطية. بمعنى أن الطبقة البرجوازية هي المحور الذي ينطلق منه مور لتحدِّيد مسارات التحول الثلاث الديمقراطي الليبرالي والفاشي والشيوعي.

إن مصطلح البرجوازية عموماً يشير إلى بالفرنسية (سكان الحي أو البلدة) أي السكان المستقرين في المدن، ويعتمدون على الدخل المستثمر وليس على الدخل القائم على الجهد البدني(Williams,1983,p45). لذلك يرى العديد من الباحثين ومن مدارس مختلفة أن البرجوازية تعد العنصر الاساسي في التحول الديمقراطي(Gill,2008,p3). التي قصد مور بها الطبقة المستقلة من سكان المدن، التي تشمل المحامين والاطباء والمهنيين والحرفيين والتجار وصغار التجار وبعض العمال، لينقل تركيزه إلى المشكلة الاساسية التي تختصرها الأسئلة: **ماذا حدث؟ ولماذا؟**(مور، 2008، ص418).

وكان اهتمام مور مُنصباً حول مسارات تحول العلاقات الاجتماعية من مرحلة ما قبل الصناعة والزراعة التقليدية الى مسارات سياسية مختلفة، حددّت وفقاً لمور بثلاثة مسارات، والمتحكم الأهمّ في تلك المسارات ونتائجها هو (الطبقة البرجوازية). تعدُّ الطبقة البرجوازية الخلفية الاساسية لنموذج مور التاريخي المقارن، فقد ذهب مور إلى أن هذه الطبقة تتمتع بقرارات تشكّل شرطا أساسياً لعملية التحول الديمقراطي، ويبدو ذلك جلياً عبر مقولته الشهيرة (لا برجوازية لا ديمقراطية)، مؤكداً أن نوع نظام الحكم الناتج من تفاعل الطبقة البرجوازية والطبقة الارستقراطية والفلاحين والدولة يعتمد بشكل أساسي على قوة الطبقة البرجوازية، فاذا كانت الطبقة البرجوازية ذات قرارات قوية، فإن التحول الديمقراطي يكون يسيراً، أما اذا كانت قرارات الطبقة البرجوازية ضعيفة فإن نظام الحكم يكون استبدادياً، ويكون نظام الحكم شيوعيا اذا كانت الثورة من أدنى (ثورة الفلاحين)

(Skocpol, 1973, p34).

إذْ يحدِّد مور ثلاثة مسارات للتحول السياسي تلعب البرجوازية دوراً حاسماً في كُل منها:

المسار الاول: هو الطريق الى **الديمقراطية الليبرالية**، ويتكون هذا المسار عندما يكون هناك توازن نسبي بين الدولة الملكية وبين الطبقة الارستقراطية من ملاك الاراضي، وبالتالي خلق فرصة لظهور طبقة برجوازية مستقلة وقوية تكون لها القدرة على فرض سيطرتها على الدولة الوطنية والسياسية، أما عبر التحالف مع الطبقة العليا من ملاك الاراضي أو عبر تدمير تلك الطبقة أو اضعاف موقفها(moore, 1966, p418).

المسار الثاني: هو الطريق الى **الفاشية**، ويتكون هذا المسار عندما سَعت الطبقة الارستقراطية الى تحدّي الزراعة التجارية عبر فرض ضوابط قمعية على الفلاحين، بالاعتماد على الجهاز القمعي للدولة. في الوقت الذي تضل فيه البرجوازية ضعيفة اقتصادياً وسياسياً تعتمد على تحالفها مع الطبقة الارستقراطية، وبالتالي فلم تكن قادرة على فرض قراراتها الضعيفة، بسبب ضعف النخب المكون لها من جهة وعدم استقلاليتها عن الحياة الوطنية من جهة أُخرى، وبالتالي فضعف الطبقة البرجوازية وتحالفها مع الطبقة الارستقراطية من ملاك الاراضي يفضي الى نظام فاشي وقمعي.

المسار الثالث: هو الطريق الى **الشيوعية**، ويتكون هذا المسار عندما تكون البرجوازية الحضرية ضعيفة من جهة، ورفض الطبقة الارستقراطية من ملاك الاراضي التحول الى التسويق الزراعي، أن شرط حدوث الثورة الفلاحية المؤدية الى الشيوعية وجود طبقة برجوازية ضعيفة ودولة مركزية للغاية، مع امكانيات قيام ثورة فلاحية بسبب زيادة اشكال الاستغلال والعنف للفلاحين في الزراعة التقليدية وغير التجارية، مع وجود مُجتمعات فلاحية متضامنة مقابل ضعف العلاقة مع ملاك الاراضي الكبار الغائبين عن اراضيهم في أغلب الاوقات، الأمر الذي يضفي القوة على تلك الطبقة وحدِّوث ثورة الفلاحين التي تؤدي الى الحكم الشيوعي بحسب مور.

حاول **ديتريك روشماير Dietrich Rueschemeyer وافيلين ستيفنز Evelyne Stephens** في كتابهما (**التنمية الرأسمالية والديمقراطية**) الصادر عن جامعة شيكاغو عام 1992، تطوير مذهب بارنجتون مور التاريخي البنيوي، فَبدءا من حيث انتهى مور في التركيز على الدور المهم للطبقة العاملة في عملية التحول الديمقراطي. إذ أن الطبقة العاملة لعبت دوراً بالغ التعقيد في عملية التحول الديمقراطي، وكانت الشريك الأمثل والانشط للطبقة الوسطى للتحول الديمقراطي من أدنى على الرغم من دورها الهامشي في عملية التحول من أعلى(Collier,1999, p73).

في الوقت الذي لم يعطِ مور الاهتمام الكافي لتأثير بنية الدولة وبنية السلطة العابرة للحدِّود الوطنية بما في ذَلك الحَرب، حاول روشماير وستيفنز تقديم نموذج لثلاث هياكل من السلطة، يتم من خلالها تحدِّيد عملية التحول الديمقراطي من خلال تفاعل ثلاث عوامل مستقلة هما الطبقة، والدولة، وهياكل السلطة العابرة لحدِّود الوطنية(Rueschemer, 1992, p7) ، عبر الجمع نسبياً بين ثلاث نظريات وهي نظرية التحدِّيث، والنهج الانتقالي، والنهج البُنيوي التَاريخي لمور، وبهذا الاجراء قدّم حجة بنيوية أوسع، أخذت بالاعتبار التفاعل بين الهياكل الخارجية والداخلية والسياسة والدولة والعوامل الاجتماعية الطبقية، والتأكيد على وجود ارتباط ايجابي بين البرجوازية والديمقراطية في ظل تفاعلات طبقية معينة، معززين التقليد البُنيوي التاريخي لمور بتضمين عاملين آخرين هما القوة العابرة للحدِّود والدولة.

الاستنتاجات المتعلقة بالمقتربات البنيوي

5. إن البرجوازية تعد العنصر الاساسي في التحول الديمقراطي وظهور العالم الحدِّيث فقد عززت واستفادت من التصنيع والتغيرات التي رافقته.
6. تشكّل الطبقة البرجوازية شرطاً أساسياً لعملية التحول الديمقراطي، فـ(لا برجوازية يعني لا ديمقراطية)، كما يقول مور.
7. إن قوة الطبقة البرجوازية تكمن بالدرجة العلمية ومستوى التعليم الذي يحصل عليه افراد الطبقة، فهناك ارتبط طردي بين مستوى تعليم الافراد في الطبقة البرجوازية وقوة تلك الطبقة واستقلاليتها.

الخاتمة:

لا يقدم هذه البحث رؤية شاملة لعلاقة التعليم بالتحول الديمقراطي فالقضية تستحق معالجة أكثر شمولاً، فانتشار التعليم ذو الجودة يعّدُ من المتطلبات الاساسية للديمقراطية، لأن التعليم الجيد يسهم في تحويل الأفراد إلى مواطنين صالحين، بافتراض أن التعليم يعمل على توسيع آفاق الانسان ويساهم في تنشئته سياسياً، ويرسخ لديه معايير التسامح والمساواة والحرية ويزيد من قُدراته على الابداع والابتكار، ويمنعه من التشبث بالمذاهب المتطرفة، فضلاً عن زيادة قدراته في اتخاذ خيارات انتخابية مسؤولة ومُستقلة وعقلانية. وهذا يتطلب من العراق كبلد يسعى للديمقراطية الاهتمام بالتعليم وتحسين جودتهُ. فالتعليم يُعدّ داعماً مهماً بل أساس لعملية التحول الديمقراطي، فالديمقراطيون يصنعون ولا يولدون. فعلاقة التعليم بالديمقراطية علاقة جدلية وليست آلية، بمعنى أن التعليم لا يؤدي حتمياً إلى الديمقراطية، لكنه يُعد شرطاً بنيوياً لازماً لها. فكلما ارتفع مستوى التعليم، وازداد التركيز على تعليم التفكير النقدي، وقيم المواطنة، والانفتاح، كلما ازدادت قدرة المجتمع على إنتاج ثقافة سياسية ديمقراطية، تُطالب بالمشاركة، وتُواجه الاستبداد. لكن، في المقابل، لا يكفي التعليم وحده في غياب الإرادة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والمؤسسات القادرة على استيعاب التغير. وبالتالي، فإن التحول الديمقراطي يتحقق حينما يتكامل التعليم مع عوامل أخرى في بيئة اجتماعية منفتحة وقابلة للتطور.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

1) آمال كزيز، اقتصاديات التربية واتجاهات التعليم، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2022.
2) اميل دوركايم، التربية الاخلاقية، ترجمة محمد البدوي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015.
3) بارينجتون مور، الاصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.
4) برهان غليون، بيان من اجل الديمقراطية، بيروت، المركز الثقافي العربي للنشر، 2006.
5) بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، حق التعليم في العراق: ج 2، بغداد، مكتب مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، 2021.
6) تاكيس س. باباس، الشعبوية والديمقراطية الليبرالية: تحليل نظري مقارن، ترجمة عمورية سلطاني، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2021.
7) ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
8) جورج طرابشي، في ثقافة الديمقراطية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998.
9) جون دوي، المدرسة والمجتمع، ترجمة احمد حسن الرحيم واخرون، بغداد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1978.
10) ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
11) صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة، دار سعادة الصباح للنشر، 1993.
12) طوني بينيت واخرون، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع: مفاتيح اصطلاحية جديدة، ت: سعيد الغانمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

13) عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي واشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2020.

14) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري، القاهرة، مكتبة القاهرة للنشر والتوزيع، 1986.

15) عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع: الاشكاليات التقنيات المقاربات، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2007، ص133.

16) فاطمة بنت محمد العبودي، استراتيجيات التعلم والتعليم والتقويم، الرياض، مشروع التأسيس للجودة والتأهيل، 2013.

17) كريغ كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018.

ثانياً: المصادر باللغة الاجنبية

1. Alex Inkeles and David H. Smith, Becoming modern: Individual change in six developing countries, Cambridge, Cambridge University press, 1974, p273.
2. Amy Guttmann, and Dennis Thompson, Why Deliberative Democracy, Princeton, Princeton University Press, 2004
3. Aristri Rahma Magistra et al, the impact of modernization economics social and cultural sectors on the existence of democracy, Indonesia, Sebelas Maret University, 2022
4. Barrington Moore Janero, Social origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World, London, Penguin Press, 1966
5. Christian Welzel and Ronald Inglehart, the role of ordinary people in democratization, johns Hopkins University, Journal of democracy, VOL 19, number 1,2009
6. Dankwart A. Rustow, Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model, USA, political Science of the city, University New York, Comparative politics, VOL2, NO3, 1970
7. David Williams David, Globalization and Governance: The Prospects for Democracy, Indiana Journal of Global Legal Studies: Vol. 10: Is. 1, 2003
8. Ditrich Rueschemeyer at al, Capitalist development and Democracy, Chicago, Chicago University press, 1992
9. Gabriel A. Almond and Sidney Verba, the civic cultyre: political attitudes and democracy in five nations, Princeton University, Center for International Studies, 1963
10. Graeme Gill, the bourgeoisie: creators of democracy? Oxford Academic, 2008, p3. Available in link:https:doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199544684.003.ooo1

11. Hemant Shah, The production of modernization: Daniel Lerner, mass media, and the passing of traditional society, Philadelphia: Temple University Press, 2011, pp.115 – 117 .
12. John Dewey:https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%86_%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%8A
13. Freedom House: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D9%85_%D9%87%D8%A7%D9%88%D8%B3.(
14. Raymond Williams, culture and society, London, Fontana press, 1983
15. Robert A. Dahl, polyarchy: part participation and opposition, London and New Haven, Yale University press (America), 1971
16. Ruth Berins Collier, paths towards democracy the working class and elites in Western Europe and South America, New York, Cambridge University press, 1999
17. Sally B. Kilgore, The Life and Times of James S. Coleman, Journal Education Next, V16. N2, 2016.
18. Samuel P. Hunting, foreword Francis Fukuyama, political order in changing societies, United states of America, copyright by Yale University, 1968
19. Seymour Martin Lipset, political man: the social bases of politics, New York, library of Congrees, first Edition, 1960
20. Seymour Martin Lipset, some social requisites of democracy: economic development and political legitimacy, American political science Association, VOL.53, NO.1, 1959
21. Stephen J. King, The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa, America: Bloomington, Indiana University press, 2009
22. Steven E. Finkel, Can democracy be taught?, Journal of Democracy, Volume 14, Number 4, 2003
23. Theda Skocpol, A critical review of Barrington Moors social origins of dictatorship and democracy politics and society, VOL 4, no 19, 1973
24. Van der plog, creative Approaches to democracy education, Candice training pack for edcators, first draft addition, 2022 .

Education and Democratic Transformation An Analytical Study of Some Theoretical Approaches

Prof. Dr. Ali Jawad Witwit
College of Arts/University of Al-Qadisiyah
witwit.ali@qu.edu.iq
Hussein Matar wnas
Ministry of Education/Diwaniyah Governorate Education
Hussein.Motter@qu.Edu.Iq

Abstract

In this research paper, the researchers sought to explore the relationship between secondary education and the democratic transition process, based on a basic hypothesis emphasized by the most common theoretical approaches: the quality of secondary education is an important variable in building democratic values and principles among students, thereby consolidating a culture of democracy in society. Therefore, the main question of the current research paper was: What is the relationship between education and democratic transition, according to the theoretical literature? The aim of the research was to describe and analyze the theoretical approaches to the relationship between education and democratic transition. The researchers defined the concepts of "education" and "democratic transition." They presented the three most common approaches to discussing the relationship between education and democratic transition: "modernization," "transitional," and "structural approaches." They also presented the most important criticisms directed at them. The research paper reached a set of results. It was divided into two sections. The first included "Research Elements," which addressed the research problem, its importance, and its objective. The second section also defined the concepts of "education" and "democratic transition." Finally, it concluded with a conclusion.

Keywords: education, democratic transition, theoretical approaches